علة احتياج الممكن

واجبا او ممتنعا فلا يظهر امتناعه انتهى الطرق الرابع اختلف في علة احتياج الممكن في
وجوده وعدمه الى السبب المرجح فعند الفلاسفة وبعض المتكلمين واختاره البيضاوي
هو الامكان وعند قدماء المتكلمين هو الحدوث بل قال بعضهم هو مذهب اكثر المتكلمين
وعند بعضهم هو الامكان والحدوث معا بمعنى انها مركبة منهما على ان كلا واحد منهما
جزء لها وعند بعضهم هو الامكان بشرط الحدوث احتج الفلاسفة على
اثبات دعواهم بان العقل اذا لاحظ كون الشيء غير مقتضي للوجود او العدم بالنظر
الى ذاته حكم بان وجوده او عدمه لا يكون الا بسبب خارج وهو معنى الاحتياج سواء
لاحظ كونه مسبوقا بالعدم او لم يلاحظ وعلى ابطال مذهب المخالف بان الحدوث
وصف للوجود متأخر عنه لكونه عبارة عن مسبوقية الوجود بالعدم والوجود
متأخر عن تأثير المؤثر والتأثير متأخر عن الاحتياج اليه والاحتياج اليه
متأخر عن علة الاحتياج وجزئها وشرطها فلو كان الحدوث علة للاحتياج او
جزؤها او شرطها لزم تأخر الشيء عن نفسه وله دفع بعض المتكلمين على هذا
عارضهم بقوله سبب الاحتياج هو الحدوث لان العقل اذا لاحظ كون الشيء ما يوجد
بعد العدم حكم باحتياجه الى علة تخرجه من العدم الى الوجود وان لم يلاحظ كونه
غير ضروري الوجود والعدم ولا يجوز في تلك العلة ان تكون الامكان لانه كيفية
نسبة الوجود الى الماهية فيتأخر عن الوجود المتأخر عن التأثير المتأخر عن
الاحتياج الى المؤثر واجيب عن تمسك الفريقين بان هذه العلية انما هي بحسب
العقل بمعنى انه يلاحظ الامكان او الحدوث فيوجبه الاحتياج لا بحسب الواقع
ونفس الامر ومن هنا ذهب بعضهم الى ان الحق ان كلام الفريقين في الرد مغالطة
وان ما اختاره المتأخرون من ان العلة اما الامكان او الحدوث احق بالاعتقاد واما
ما اعترض به عليه من انه لو كان علة الاحتياج الى المؤثر هو الامكان او الحدوث
وهما لازمان للممكن والحادث لزم احتياجهما حالة البقاء اليه لوجوب دوام المعلول
بدوام العلة واللازم باطل لان التأثير الصادر من المؤثر اما في الوجود وقد
حصل بمجرد وجود المؤثر فيلزم تحصيل الحاصل بحصول سابق واما في البقاء
او في امر آخر متجدد وهو تأثير في غير الباقي اعني الممكن والحادث فيلزم استغناءهما
عن المؤثر ويكون الامكان علة الاحتياج فساد اخر وهو احتياج الممكن الى
المؤثر حال عدمه السابق مع انه نفي محض لا يعقل له مؤثر فقد اجيب
عنه بان معنى احتياج الممكن او الحادث الى المؤثر توقف حصول الوجود له
او العدم او استمرارهما على تحقق امر او انتفائه بمعنى امتناعه بدون ذلك وبعد
دوام الاثر بدوام المؤثر واذا تحقق ذلك الامر فاستمرار الوجود اعني البقاء ليس
الا وجودا بالاضافة الى الزمان الثاني وصحة قولك وجد فلم يبق ولم يستمر لا تدل
على

٥٧

على غاية البقاء المطلق الوجود ولا نزاع في ذلك فان قلت فما المختار من الطريقين
قلت لا شك ان طريق الحدوث هو طريق جماهير اهل السنة وان طريق الامكان هو
طريق الحكماء الا ان السعد وابن السبكي والقاضي البيضاوي على ترجيح طريق الامكان
ومنا تحقيق قوله وجاء في وجهه ما امكنا جنوح اليه واحتج له بانها تستلزم دوام
احتياج الممكن الى المؤثر ضرورة استواء طرفي وجوده وعدمه على الدوام المستلزم
للاحتياج للمرجح بخلاف طريق الحدوث اللازم له استغناء الحادث عن المحدث بعد
الحدوث ضرورة انه الاخراج من العدم الى الوجود وقد انقطع بمجرد الوجود واجيب
بلزوم دوام الاحتياج ان شرط بقاء الجوهر تعاقب الاعراض عليه وهي دائمة التجدد
فيلزم ان الجوهر في وجوده دائم الافتقار الى الموجد كما علم مما مر انفا ومن هنا ذهب
بعضهم الى ان الحق ان الطرق الاربعة موصلة الى العلم بالصانع وانها اما ان تعتبر
في الذوات او في الصفات فتكون حينئذ الطرق الموصلة ثمانية من ضرب اربعة
في اثنين او العكس وان اسقط منها طريق الامكان بشرط الحدوث لرجوعه في [illegible]
الى طريق الاستدلال بمجموع الامكان والحدوث سقطت من الثمانية طريقان فالباقي
ستة طرق وهو ملحظ الفخر في اربعينه حيث عدها كذلك وان اسقط منها طريق
التركيب من الحدوث والامكان شطرا وشرطا لتركبها من طريقي الحدوث والامكان
كان الباقي اربعة طرق وهو ملحظه في معالمه حيث عدها كذلك فان قلت فهل
ينبني على طريقي الامكان والحدوث فائدة غير ما مر قلت قال بعضهم نعم هي انه
على ان علة احتياج الممكن الى المؤثر امكانه يلزم ان يحتاج العدم السابق في استمراره
فيما لا يزال الى الفاعل ولا يلزم من احتياجه اليه ان يكون موجودا بل بمعنى انه قادر
على ازالته بان يجعل في مكانه الوجود ولا يلزم ان يحتاج على بقية الطرق افرادا
وتركيبا واما العدم الثابت للعالم في الازل فليس بممكن الامكان الخاص حتى يحتاج
الى فاعل بل هو واجب واما العدم الطارئ اعني اللاحق للممكن بعد وجوده
فيحتاج الى المؤثر على الطريقين فليتأمل وانه على طريق الاستدلال بالامكان المجرد
يلزم تأخر العلم بحدوث العالم عن العلم بثبوت الصانع وعلى طريق الاستدلال
بالحدوث افرادا وتركيبا يلزم ان يتقدم العلم بحدوث العالم على العلم بثبوت الصانع
وبيانه بانا اذا حققنا ان العالم ممكن بذاته ويدل على ذلك افتقاره وان كل ممكن
بذاته من حيث هو هو قابل للوجود والعدم فالوجود له ليس من ذاته وكل
ما ليس له الوجود من ذاته فالوجود له من غيره فذلك الغير لا بد وان يكون الوجود
لذاته والا لزم ان يفتقر الى ما افتقر اليه العالم والدور او التسلسل على ما مر بيانه في حدوث
العالم وبقي في قدم الصانع فثبت بهذا العلم بوجود واجب لذاته مؤثر في العالم
فقد ضيع لك من هذا العلم بالصانع لكن مع احتمال ان يكون صانعا باللزوم الذاتي

ترجيح طريق الامكان

ملحظ الفخر

فائدة علة حدوث الممكن

Copyright © King Saud University